

مظاهرات حاشدة ضد اليمين المتطرف في ألمانيا



نحو 250 ألف شخص تظاهروا في ميونخ ضد اليمين المتطرف

أدنى من التعاون مع البديل من أجل ألمانيا»، وتابع «من يريد حقاً تغييراً في ألمانيا يجب ألا يصوت للبديل من أجل ألمانيا».

من جهة، قال رئيس حزب الاتحاد الاجتماعي المسيحي ماركوس سودر «نحن جدار الحماية ضد حزب البديل من أجل ألمانيا».

لكن هذه التصريحات لم تهدئ الاحتجاجات في ميونخ. وكانت حركة «الجدار ضد اليمين المتطرف» التي تأسست عام 2018 بتأثير من مبادرة مماثلة في النمسا، دعت إلى تظاهرات السبت في العديد من المدن الألمانية، من بينها هانوفر (شمال) حيث تظاهر 24 ألف شخص، وفي برلين (شمال) تظاهر 35 ألفاً.

لكن يبدو أن التعبئة في المدن الألمانية كما التقارب الوجودي بين المحافظين و«البديل من أجل ألمانيا» لم يحدثاً فارقاً كبيراً في استطلاعات الرأي.

ووفق أحدث الاستطلاعات، ما زال المحافظون في الصدارة مع نحو 30 في المئة من نية التصويت، كما أن معاهد تفيد بتقدمهم نقطة واحدة، في حين يصل خلفهم البديل من أجل ألمانيا، بينما تقاربت نية التصويت لكل من الاشتراكيين الديمقراطيين والخضر 15 في المئة.

ويعد ملف الهجرة في صلب الحملة الانتخابية بعد أعمال عنف عدة ضلع فيها أجنبياً، بما فيها عملية طعن أو قتل قنصلين في بنابر في شافنبورغ، نسبت إلى أفغانين مقيم بصورة غير نظامية.

«وكالات»: تظاهر عشرات الآلاف في مدينة ميونخ جنوب ألمانيا وفي مدن ألمانية عدة ضد اليمين المتطرف، قبل أسبوعين من موعد الانتخابات التشريعية.

واحتشد السبت نحو 250 ألف شخص وفق الشرطة، في وسط ميونخ، في حين قال المنظوم إن العدد تخلى 320 ألفاً.

وبدأت الاحتجاجات الأسبوع الماضي بعد أن تقارب فريدريش ميرتس، مرشح حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي لمنصب المستشار، وهو الأوفر حظاً في استطلاعات الرأي، مع حزب البديل من أجل ألمانيا لترسيم اقتراح غير ملزم في البرلمان يدعو إلى منع دخول جميع الأجانب غير المسجلين إلى البلاد.

وترفض الأحزاب التقليدية حتى تلك اللحظة أي تعاون على المستوى الوطني مع اليمين المتطرف، تحت شعار إقامة «جدار حماية» ضد التشكيلات القومية والمعادية للمهاجرين.

لكن المحافظين أكدوا خلال اجتماع في البرلمان الإثنين أنهم يستبعدون تشكيل حكومة مع حزب البديل من أجل ألمانيا الذي يحتل المرتبة الثانية في استطلاعات الرأي.

وفي نورمبرغ، بشمال بافاريا، قال ميرتس خلال مؤتمر لحزب الاتحاد الاجتماعي المسيحي، حليف حزبه الاتحاد الديمقراطي المسيحي «أكون خائناً لروحية الاتحاد الديمقراطي المسيحي إذا انخرطت ولو بحد الصحية خارج الخدمة».

الجيش يتقدم شرق الخرطوم وصحيفة أمريكية تتساءل عن غياب حميدتي جوازات السودان تشعل ناراً بين البرهان و«تقدم»



عبد الفتاح البرهان

مناطق مختلفة حول محيط مدينة الفاشر، وكذلك مدينة زانجي عاصمة ولاية وسط دارفور، مستهدفاً مواقع الدعم السريع مما أدى لمقتل العشرات وتدمير عشر مركبات قتالية ومخزنين للأسلحة والمعدات.

كما أشار إلى ما وصفها بمليشيا الدعم السريع قصف الفاشر بالمدافع، مما أدى إلى إصابات وسط المدنيين.

من ناحية أخرى، أفادت صحيفة «وول ستريت جورنال» أن قائد قوات الدعم السريع السودانية محمد حمدان دقلو لم يظهر في دارفور.

وكشف مقاتل سابق في قوات الدعم السريع للصحيفة أن معظم مقاتلي قوات الدعم السريع يشعرون أن حميدتي تخلى عنهم.

إلا أن متحدثاً باسم قوات الدعم السريع أكد للصحيفة أن هذه القوات لا تزال تسيطر على معظم مناطق العاصمة الخرطوم.

يشار إلى أن الجيش السوداني الذي يخوض حرباً ضد قوات الدعم السريع منذ أبريل 2023، يشن منذ أسابيع هجوماً عنيفاً لبطء سيطرته على كامل العاصمة الخرطوم.

وأوقعت الحرب عشرات آلاف القتلى، وشردت أكثر من 12 مليون شخص، ودمرت البنية التحتية الهشة أساساً في البلاد، وهذا جعل معظم المرافق الصحية خارج الخدمة.

وذكر المصدر أن الجيش تمسك بشكل كبير في أحياء شرق النيل، شرقي العاصمة، مشيراً إلى أنه بسط سيطرته على بلدات عدة، منها «عد بابكر» و«الوادي الأخضر»، فضلاً عن سيطرته على أجزاء واسعة من حي «كافوري»، شمال شرقي الخرطوم بحري.

وكانت منطقة كافوري الواقعة بولاية الخرطوم شمال (بحري) خاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع منذ أبريل 2023، وتعد واحدة من أغنى مناطق العاصمة ويسكنها نحو مليون نسمة، كما تشكل معقل لقوات الدعم السريع.

وتشهد مناطق شرق ووسط العاصمة الخرطوم اشتباكات عنيفة بين الجيش وقوات الدعم السريع، حيث يسعى الجيش للتقدم والسيطرة على وسط الخرطوم، بينما تعمل قوات الدعم السريع على إعاقة تقدمه.

وذكر مصدر ميداني أن الجيش السوداني الجمعة أن قوات النخبة المكوتة من الجيش وقوات مساندة من جهاز المخابرات وقوات «درع السودان» التحمت مع القوات الموجودة

«وكالات»: على خلفية منح الجوازات للسودانيين، وجه المناطق الرسمي باسم «تنسيقية القوى الديمقراطية المدنية» المعروفة اختصاراً بـ«تقدم» انتقادات لاذعة إلى قائد الجيش ورئيس مجلس السيادة الانتقالي عبدالفتاح البرهان.

وقال بكرى الجاك، أمس الأحد، إن «البرهان لا يملك سلطة مصادرة ومنح حق دستوري خاصة مسألة تجديد جوازات السفر».

كما رأى أن «توجيه البرهان بفك حظر الجوازات ما هو إلا تأكيد على أن الحظر كان لمعالجة الخصوم السياسيين».

إلى ذلك، اعتبر أن قائد الجيش «لا يتمتع بصفتها وقدرات القيادة العظام»، منهما إياه بـ«الهلث وراء السلطة». وأردف قائلاً: «إن كان يتمتع بآدنى مسؤولية أخلاقية لاغتر عن انقلابه على حكومة الثورة وتعهده بإيقاف الحرب وأنهى الاحتقان العرقي ووعد بالقبول بمحاكمته على كل الدم الذي سفك».

فيما ختم معتبراً أن البرهان «يوطن لشمولية جديدة». آتت تلك التصريحات بعدما أعلن قائد الجيش السوداني اعتزامه تشكيل حكومة انتقالية قريباً. وقال خلال كلمة ألقاها في مدينة بورتسودان إن الحكومة الجديدة التي وصفها إما بأنها «حكومة تصريف أعمال» أو «حكومة حرب»، ستتألف من «كفاءات وطنية مستقلة».

كما أعلن أنه سيتم وضع «وثيقة دستورية» قبل تعيين رئيس للوزراء، منعها «بعدم التدخل في مهامه ولا واجباته». في حين وجه الجهات المختصة في الجوازات بعدم منع أي شخص من الحصول على الجواز

كوسوفو تنتخب برلماناً جديداً وسط توتر مع صربيا



رئيس وزراء كوسوفو الحالي ألبين كورتي مع أنصاره عشية الانتخابات البرلمانية

«وكالات»: أدلى الناخبون في كوسوفو أمس الأحد باصواتهم في انتخابات برلمانية بحجم عليها التوتر مع صربيا المجاورة، وذلك بعد حملة شهدت مشادات بين مرشحي المعارضة ورئيس الوزراء ألبين كورتي بشأن الاقتصاد والفساد والعلاقات مع صربيا، العدو القديم للبلاد.

ووصل كورتي -وهو يساري من أصول ألبانية- إلى السلطة في الدولة الصغيرة الواقعة في البلقان في عام 2021 عندما حصل ائتلاف بقيادة حزب فيتي فيندوسيه (تقرير المصير) على أكثر من 50 في المئة من الأصوات، لينال أغلبية في البرلمان المكون من 120 مقعداً.

ويقول المحللون السياسيون إن شعبيته تززت جراء اتخاذ إجراءات لتوسيع سيطرة الحكومة في شمال كوسوفو حيث تتركز الأقلية الصربية.

لكن المنتقدين يقولون إنه فشل في تحقيق تقدم في التعليم والصحة، وإن سياساته في الشمال أبعدت البلاد عن حلفائها التقليديين، الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

وفي الأشهر الأخيرة، أغلق رئيس الوزراء المرشح العديد من المؤسسات الممازجة (بنوك ومكاتب بريد وإدارات) التي مولتها صربيا لضمان ولاء الأقلية الصربية.

ويكمن لعمليات الإغلاق هذه التي نقلتها الصحافة على نطاق واسع، أن تمنح حزب فيتي فيندوسيه انتصاراً كبيراً، إذ يعطي آخر استطلاعات الرأي المتأخرة للحزب ما بين 40 في المئة إلى 50 في المئة من الأصوات في برلمان منقسم.

وقد يؤدي انخفاض نسبة الأصوات لحزب كورتي إلى أقل من 50 في المئة إلى إجراء محادثات لتشكيل ائتلاف بعد الانتخابات.

وفي عام 2021، فاز حزب فيتي فيندوسيه بنسبة 50.2 في المئة من الأصوات، مقدماً على حزب كوسوفو الديمقراطي الذي حصل على 17 في المئة.

وقد يودي انخفاض نسبة الأصوات لحزب كورتي إلى أقل من 50 في المئة إلى إجراء محادثات لتشكيل ائتلاف بعد الانتخابات.

وفي عام 2021، فاز حزب فيتي فيندوسيه بنسبة 50.2 في المئة من الأصوات، مقدماً على حزب كوسوفو الديمقراطي الذي حصل على 17 في المئة.

«وكالات»: وسط الضغوط التي أعاد الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، فرضها على إيران قبل أيام بسبب تقدمها نحو إنتاج سلاح نووي، رغم مد يد المفاوضات لها، حسم محمد جواد ظريف، المساعد الاستراتيجي للرئيس الإيراني، الأمر بشكل قاطع.

إذ أكد في تصريحات، أمس الأحد، أن فتوى المرشد الأعلى علي خامنئي حسمت مسألة السلاح النووي نهائياً.

فيما أوضح أن مسألة الصواريخ وتطويرها مختلفة تماماً عن القنبلة النووية.

كما أضاف أن استخدام الصواريخ أصبح ممكناً وفقاً للأنظمة الحربية ورؤية البلاد الدينية، مؤكداً أن بلاده أثبتت أنها قادرة على القيام بذلك.

أتى هذا الموقف بعدما «طالب عدد من كبار القادة العسكريين الإيرانيين خامنئي بإلغاء فتاوى التي حرمت تطوير الأسلحة النووية، إذا كان النظام يريد أن يبقى على قيد الحياة»، وفق ما أفادت مصادر محلية.

كما جاء، بعد أن كرر ترامب أكثر من مرة خلال الفترة الماضية استعداد لإبرام «اتفاق سلام نووي» مع طهران، إذ شدد على أنه يريد التوصل إلى اتفاق مع السلطات الإيرانية لتحسين العلاقات الثنائية بين البلدين.

لكنه حذر في الوقت عينه السلطات الإيرانية من الاستمرار في تطور سلاح نووي، رغم أن كافة المسؤولين الإيرانيين أكدوا أكثر من مرة على مدى السنوات الماضية، أن بلادهم لا تسعى إلى تطوير سلاح نووي.

الشان يعود إلى كبار المسؤولين، كما أكد أن مهمة القوات البحرية للحرس الثوري ستكون تنفيذ الأوامر الصادرة بهذا الخصوص.

الجدري ذكره أنه كلما توترت العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران، تهدد إيران بمضيق هرمز.

يمر عبره ثلث إمدادات النفط في العالم، إذ يقع في جنوب الخليج العربي، ويفصله عن مياه خليج عمان وبحر العرب.

كما يحده من الشمال إيران ومن الجنوب سلطنة عمان.

ويحمل المضيق اسم جزيرة هرمز التي تقع في مدخله، ويوجد في مدخله عدة جزر أخرى في جزر قشم ولاراك الإيرانية وجزر طلب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى.

كذلك يمر حوالي 40 في المئة من الإنتاج العالمي من النفط، حيث يبلغ عرض المضيق 50 كيلومتراً، وعمق المياه فيه 60 متراً، ويستوعب من 20 إلى 30 ناقلة نفط يومياً.

إلا أنه ورغم ذلك، فإن الأزمات السياسية الأخيرة كانت دفعت دول المنطقة نوعاً ما، إلى التخفيف من الاعتماد على المضيق الأهم، خصوصاً لكنه بقي في قلب الحدث، إذ يعود للواجهة كورقة مهمة في أي توتر سياسي.



من الخرطوم

من ناحية أخرى مع عودة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، وفرصه بداية الأسبوع الحالي سياسة الضغط القصوى على طهران، بدأت إيران بدراسة الخيارات للرد مستخدمة التهديد بمضيق هرمز الذي يمر عبره ثلث إمدادات العالم.

فقد أكد قائد القوات البحرية في الحرس الثوري الإيراني، علي رضا تنغسيري، أن إيران قادرة على إغلاق مضيق هرمز.

وأشار في مقابلة تلفزيونية، أمس الأحد، إلى أن القرار في هذا

الضغط الأقصى التي تبعتها ترامب سابقاً سعت إلى فرض عقوبات قوية لخنق الاقتصاد الإيراني وإجبار البلاد على التفاوض على اتفاق من شأنه عرقلة برامجها النووية والصاروخية.

علماً أن الدول الغربية الموقعة على الاتفاق النووي الذي أبرم عام 2015، ستفقد القدرة على اتخاذ ذلك الإجراء 18 أكتوبر عندما ينتهي سريان قرار أصدرته الأمم المتحدة في 2015، رُفعت بموجب العقوبات على طهران مقابل فرض قيود على برنامجها النووي.

عينه السلطات الإيرانية من الاستمرار في تطور سلاح نووي، رغم أن كافة المسؤولين الإيرانيين أكدوا أكثر من مرة على مدى السنوات الماضية، أن بلادهم لا تسعى إلى تطوير سلاح نووي.

كما وقع مطلع الأسبوع الحالي مذكرة رئاسية لإعادة فرض سياسة العقوبات الصارمة ضد طهران، على غرار ما حدث خلال ولايته الأولى، وأوضح أنه يعترم استئناف سياسة «الضغط القصوى» بسبب مزاعم عن محاولة إيران تطوير أسلحة نووية.

يذكر أن سياسة